



تقرير

اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية

نيويورك، 1 أكتوبر 2015

اجتمع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعنية بمالي على المستوى الوزاري على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي يوم الخميس 1 أكتوبر 2015 خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. واستعرض آخر تطورات الوضع وعملية السلام في مالي. واستمع الاجتماع إلى إحاطة من وزير خارجية مالي والأمين العام للمنظمة، وإلى تدخلات الدول الأخرى الأعضاء في فريق الاتصال. واتفق الاجتماع خلال المناقشات التي تناولت جهود بناء السلم والاستقرار، وتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام في مالي على ما يلي:

1. جدد الاجتماع التزامه الثابت والمبدئي باحترام سيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها.
2. جدد الاجتماع إدانته الشديدة للإرهاب وجميع أشكال التطرف والعنف، ومن ذلك الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات والبشر والتي تستمر في تهديد السلم والأمن والاستقرار في مالي والساحل وبلدان المنطقة.
3. أخذ الاجتماع علماً بالحالة الهشة في شمال مالي وأبرز ضرورة استعادة سلطة الدولة بشكل كامل في جميع أنحاء البلاد باعتماد نهج شامل بما في ذلك الأبعاد الأمنية والإنمائية والروحية. ودعا

الاجتماع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في مايو 2014 والإعلانات ذات الصلة الموقعة خلال عملية الجزائر للسلام احتراماً كاملاً، وشدد على أهمية تنفيذ تدابير بناء الثقة. وحذر الاجتماع المخربين وباقي أعداء السلام لتنيهم عن الأنشطة السلبية التي يقومون بها وإلا تعرضوا لعقوبات قاسية.

4. أكد الاجتماع مجدداً تقديره العميق لأعضاء الوساطة الدولية التي قادت الجزائر ورئيسها للالتزام المستمر خلال المفاوضات التي عقدت في الجزائر ودامت لمدة ثمانية أشهر بين الحركات المسلحة الستة في شمال مالي والحكومة. ورحب الاجتماع بتوقيع اتفاق الجزائر للسلام يومي 15 مايو 2015 و20 يونيو 2015 في باماكو، باعتباره أساساً جيداً للحلول الشاملة والمستدامة للنزاع في شمال مالي. وحث الاجتماع الأطراف على الحفاظ على عملية الحوار بين الماليين والالتزام التام بتنفيذ اتفاق السلام بإخلاص وأمانة.

5. أكد الاجتماع دعم المنظمة التام للاتفاق باعتبارها أحد الأطراف الضامنة له وعضواً في فريق الوساطة الدولية، وجدد عزم المنظمة على دعم الأطراف المالية بصورة فاعلة في مرحلة التنفيذ الحرجة وذلك من خلال مشاركتها الكاملة في لجنة الرصد والتنفيذ، وأشاد في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الحكومة المالية في هذا الشأن.

6. طلب الاجتماع من الدول الأعضاء ومن المؤسسات المالية للمنظمة، ولاسيما البنك الإسلامي للتنمية، تقديم المساعدة الضرورية للتنمية الطويلة الأمد. كما دعتها إلى المساهمة بنشاط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمالي وفي إعادة إعمارها. ورحب الاجتماع في هذا السياق بالمشاريع الإنمائية وبأشكال المساعدة الأخرى التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار تعاونها الثنائي، وناشدها رفع مستوى انخراطها. وكلف الاجتماع الأمين العام بإطلاق التدابير اللازمة التي من شأنها أن تفضي إلى إنشاء الصندوق الاستئماني وفقاً لقرار القمة الإسلامية الثانية عشرة.

7.أخذ الاجتماع علما بخطة العمل لمالي والساحل التي اقترحها المبعوث الخاص للمنظمة لمالي والساحل وطلب من الدول الأعضاء ومن مؤسسات المنظمة ذات الصلة المساعدة في تنفيذها كوسيلة للمساهمة في السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في مالي ومنطقة الساحل.

8.دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والمنظمات الإسلامية غير الحكومية إلى تقديم مساعدات إنسانية سخية من أجل التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين الماليين، بما في ذلك بدعم جهود البلدان المضيفة وحكومة مالي.

9.جدد الاجتماع دعوته للإيسيسكو ومركز إرسىكا لاتخاذ التدابير الضرورية بالتعاون مع اليونسكو لترميم التراث الثقافي الإسلامي الغني في مالي وصونه وحمايته.

10.اتفق الاجتماع على عقد دورته القادمة على هامش القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي ستعقد في أبريل 2016 في تركيا.
